قسم الدراسات العليا

التحول الديمقراطي
وتأثيره على الاستقرار السياسي
" دراسة مقارنة "

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام

مقدم من الباحثة/

ريهام مصطفى مجدي صفوت رؤوف

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران	
أستاذ القانون العام - كلية الحقوق – جامعة القاهرة	**مشرفاً ورئيساً**
الأستاذ الدكتور / ربيع أنور فتح الباب	
أستاذ القانون العام ـ كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس	**عضـــــــواً**
الأستاذ الدكتور/ صبري محمد السنوسي محمد	
أستاذ القانون العام ـ عميد كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة	**عضـــــــواً**

يناير ٢٠١٩ ــ ١٤٤٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

{ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}

صدق الله العظيم

سورة الأعراف: الآية ١٥٧

شكر وتقدير

إلى أولئك اللذين أناروا الدروب بعلمهم ، ومحو اليأس بالأمل ، وإذا سُئِلوا أعطوا وزادو العطاء ، إلى أصحاب العلو والعمل ، إليهم أهدي ثمرة جهدي إنهم أساتذتي ومعلمائي الأجلاء :

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير ، للأستاذ العظيم والمعلم الجليل أستاذي المعطاء الذي أفخر بأنني تلقيت العلم على يديه في هذه الكلية العريقة الأستاذ الدكتور / **محمد محمد بدران** ، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، وصاحب الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إخراج هذا الجهد للنور ، بعد قبوله الإشراف على الرسالة ، تحية وتقدير وعرفان لشخصكم الكريم.

كما أنه من دواعي سروري أن أحظى بشرف انضمام السيد الأستاذ الدكتور/ **صبري محمد السنوسي** أستاذي الجليل أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة ، والذي تشرفت أيضاً بأن تتلمذت على يديه وأحظى بشرف تدريسه لدفعتي بالكلية، واليوم أحظى بشرف تشريفه لي بعضوية لجنة الحكم على هذا البحث المتواضع بجانب بحر علمه الغزير.

وأنه لفخر شديد لباحث متواضع بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، أن يحظى بقبول عالم جليل وفقيه دستوري مثل الأستاذ الدكتور / **ربيع أنور فتح الباب** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس ، لتحكيم رسالتي المتواضعة ، لك مني كل التقدير والاحترام استاذي الفاضل.

وهنا يتحول الشكر إلى إهداء لروح الفقيه الدستوري أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة والمشرف الأول على الرسالة الأستاذ الدكتور / **يحي الجمل** نائب رئيس وزراء مصر الأسبق ، والذي تتلمذت على يديه ، وتشرفت باختياره موضوع هذا البحث ووضع لبنته الأساسية وقبوله الإشراف عليه ، شكراً لمن ترك علماً يُنتفع به ولم ينقطع به عن دنيانا و سلاماً لروحه الطاهرة.

دمتم علماء للوطن وللأمة ومثل أعلى نتعلم منه دائماً وأبداً ، دمتم فخراً للوطن وعزة وكرامة ترفع رايته الشامخة أبد الآبدين ،،،

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..
ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ،
"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ،، "سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى صاحبة الفضل وباعثة الأمل في نفسي وملهمتي وقدوتي بمشوار حياتي ، تلك السيدة
التي تمتلك الإنسانية بكل صورها
شكراً من كل قلبي إلى الراعي الحقيقي لي ،،، عمتي الغالية
سيدة مصر الأولى الدكتورة / جيهان رؤوف
حرم الرئيس الراحل محمد أنور السادات
بطل الحرب والسلام

إلى أغلى إنسان في حياتي
والذي مهما وصفت دوره في دعمي لن أوفيه حقه أبداً ، والذي أشكر الله أن جعله هدية عمري
ونور دربي وسعادة قلبي
شكراً زوجي الحبيب

إلى. ملائكتي في الحياة ..

إلى من حملو لي كل معاني الحب ومدوني بكل صور الحنان.. إلى بسمة الدنيا وأمل الوجود

إلى من كان دعمهم ودعائهم سر نجاحي..

شكراً لأمي وأبي الصغار... أبنائي

نور وعمر ، الغاليين

إلى التي تحلت بالإخاء وتميزت بالوفاء والعطاء

إلى من معها سعدت ، وبرفقتها في دروب الحياة سرت

إلى من كانت معي على طريق الفرح والحزن والنجاح والخير ،

صديقتي . حسناء

شكراً لأمني وأماني وكرامتي وإعزازي وإمتناني

شكراً لمن أحمل إليها كل الولاء والحب

كل الأمل ، كل العطاء ، كل الخوف ، كل الشوق ، كل الوحشة ، كل الاشتياق

لأن أراها أم الدنيا دائماً وأبداً ، حبيبة الله قبل أن تكون حبيبتي

وطني الغالي ♥ مصر

ولو أنني أوتيت كل بلاغة
وأفنيت بحر النطق في النُظم والنثر
لما كنت بعد القول إلا مقصراً
ومعترفاً بالعجز عن واجب الشكر ،،،

إهداء مشمول بأسمى آيات التقدير والامتنان والعرفان لروح كل من رحلوا عن عالمنا فترة إعداد هذا البحث وكان لهم دوراً كبيراً في حياتي سواء على المستوى العلمي أوالشخصي :

إهداء إلى روح عالم الاقتصاد الجليل و التي انتقلت روحه إلى بارئها أثناء إعداد هذا البحث صاحب الفضل الكبير في مشوار حياتي الذي تشرفت بالعمل معه بعد التخرج وتعلمت على يديه الكثير وأهم ما تعلمته منه هو إدراك قيمة العلم والعمل والوقت ، و تقديراً مني وامتناناً وعرفاناً إلى دوره في تكوين شخصيتي العملية ، أهدي ثمرة هذا الجهد إلى روحه الطيبة الأستاذ الدكتور/ **علي لطفي** ، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس ، ورئيس وزراء مصر الأسبق .

إهداء إلى روح مفكر اجتماعي عظيم ترك دنيانا أثناء إعداد هذه الرسالة ، تاركاً ميراثاً طيباً سيظل نوراً نتعلم منه فن التحليل السياسي الاجتماعي ، فلطالما وجدت ضالتي من المفاهيم الثرية في مؤلفاته ، والتي تركت بحق إضافة مميزة في هذه الرسالة المتواضعة إنه رجل القانون المفكر الاجتماعي والسياسي الجليل / **السيد ياسين** ، رئيس مركز الأهرام والدراسات السياسة والاستراتيجية الأسبق

.

إهداء إلى روح **جدتي** الغالية ، **أبي** الغالي ، صديقتي **أمل** عبد الرازق ،
وإلى كل **دم عربي** أراقته الثورات والحروب فداءاً للأوطان الغالية.

أسأل الله أن يسكنهم جميعاً فسيح جناته.

يقول الأصفهاني :

إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ، لوغُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن ولَو زُيّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل، وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشر.

المقدمـــة

مقدمـــة

تُعبر السياسة عن عملية صنع قرارت ملزمة لكل المجتمع ويمكن تعريفها بأنها: نشاطٌ إنسانيٌّ يقوم على اختيارٍ تتعدد بدائله باختلاف الأشخاص واللحظات التاريخيـة معـاً ، فهـي مجموعـة مـن الآراء والاجتهـادات والاعتقـادات والأنشـطة والممارسات التي تساعد في اختيار الطريق الأمثل والأنسب للحكم وتنظم العلاقة بـين الحكومـة والشـعب وتـؤثر فـي صـياغة القـوانين والقـرارات التـي تصـدر عن السلطة المختصـة المعنيـة بالدولـة بـإدارة شـؤونها ومؤسسـاتها بمـا يتفق وإرادة المجتمع [١] .

ومـن ناحيـة أخـرى ، يتمثـل القـانون فـي مجموعـة الأسـس والقواعـد التـي ترسم السياسـات العامـة بالدولـة وتحـدد آليـات التطبيـق ، فـلا يمكـن لأي مجتمـع أن ينهض ويستديم دون القوانين الملزمـة والضـامنة لمنح الحقوق وأداء الواجبات بشكل يحقق الرضا المجتمعي .

ويُراد بالنظام السياسي: نظام الحكم الذي يسود الدولـة ومـا يحيط بها من ظروف فلسفية وواقعية على كافة الأصعدة السياسية ، أو الاجتماعية أو الاقتصادية وكذلك مدى التفاعلات التـي تنشأ عن وجود القوى الاجتماعيـة الفعليـة سواءً كانـت

(١) د.مصطفى كامل السعيد ، العلوم السياسية : محرر في " حصاد القرن : المنجزات العلمية والإنسانية في القرن العشرين " فهمي جدعان ، الناشر: مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، الاردن ٢٠٠٧ ص ٩٩

أحزاباً أو نقاباتٍ وغيرها في تسيير الحياة السياسية ومدى تأثيرها على السلطة الرسمية الحاكمة وعلاقتها بالأفراد في إطار دستوري يُشكل القواعد المنظمة لنظام الحكم في الدولة ، و يعكس الفلسفة والأيديلوجية التي تتبناها رأسمالية كانت أو اشتراكية [١] .. الخ.

ويكمن الفرق بين السياسة والقانون في أن الأخير هو الذي يصنع السياسة في المجتمع التي تستمد تكوينها وأسسها من خلال تطبيق القانون الذي يتضمن الحقوق والواجبات والقواعد النظرية المكتوبة كي تمارس الحكومة ومؤسساتها دورها للوصول الى أهدافها انسجاماً وتوافقاً مع نمط الحياة وتطلعات المجتمع.

ويُعد الاستقرار – بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – مؤشراً على نجاح أي نظام ، وضرورة ملحة للعيش الكريم لما له من آثار إيجابية على نمو وتطور الأفراد والمجتمعات والدول ، وهو هدف تسعى له كل الدول والمجتمعات دون استثناء ، وتُعدُّ له الاستراتيجيات والخطط ، لاستحالة تحقق ثمة تنمية اقتصادية أو تعليمية أو ثقافية أو سياسية في مجتمع ما في غياب الاستقرار السياسي ، فهو شرط لازم للنهضة والتطور وضرورة حتمية للنماء والتقدم [٢].

---

(١) د.إبراهيم عبد العزيز شيحا ،" النظم السياسية والقانون الدستوري . تحليل النظام الدستوري المصري " منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ط ٢٠٠٠ ص.ص ٥ –٦.

(٢) د.بهاء الدين مكاوي ، الاستقرار السياسي : مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه ، مقال منشور ، بالموقع الإلكتروني لجريدة الصحافة ، السودانية ، بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٧ ، على الرابط : http://alsahafasd.com/10089100

ويتحدث العالم في عصرنا الحالي بلغة الديمقراطية والتي تمثل شكلاً من أشكال الحكم القائم على تداول السلطة بشكل دوري وسلمي ، في ضوء نظام سياسي ، يمارس الشعب من خلاله السيادة ويباشر الحكم بنفسه عن طريق ممثلين عنه ، و يشمل النظام الديمقراطي جميع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تُمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي [١] .

ومن ثم أصبحت قضية "التحول الديمقراطي " Democratic Transition أو عملية "الدمقرطة" Democratization مبحثاً رئيسياً في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين والذي حققت فيه الديمقراطية انتصاراً كبيراً خاصة في وسط وشرق أوروبا ، مما جعل البعض يطلق عليه قرن الثورة الديمقراطية العالمية [٢]، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة ، نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة [٣] ، وقد جاء هذا التراكم الأكاديمي الضخم مقترناً بما سُمي بـــ "الموجة الثالثة للتحول

---

(١) انظر " تعريف وخصائص ومميزات الديمقراطية " في بحث " أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية " تقديم / نويل مبيض ، أستاذ في الفلسفة السياسية ، مونريال – كيبيك – كندا ، موقع ، الحوار المتمدن، العدد: ٢٩٩٢ بتاريخ ٢٠١٠/٥/١ ، متاح على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=213640

(٢) Martin Kriele , “ Die demokratische Weltrevolution. Warum sich die Freiheit durchsetzen wird”, München/Zürich1987, Piper, S.147.

(٣) د.حسنين توفيق إبراهيم ،" الانتقال الديمقراطي: إطار نظري " أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد مركز الجزيرة للدراسات ، منشور بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٣ على الرابط :
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

الديمقراطي"، والتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من جنوب أوروبا (البرتغال، أسبانيا، اليونان)، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وشرق ووسط أووربا، فيما بقي العالم العربي يُنظر إليه على أنه يمثل "استثناءً من هذه الموجة [١].

وعلى الرغم من وجود طفرة هائلة في الأدبيات السياسية المتعلقة بظاهرة التحول الديمقراطي علي المستوي العالمي ، ووجود مراكز بحثية ودوريات علمية متخصصة في دراسة قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المناطق المختلفة من بلدان العالم إلا أن البحوث والكتابات العربية التي اهتمت بهذه الظاهرة ما زالت قاصرة سواء علي المستوي النظري أو علي مستوى الدراسة المقارنة ، ومتأثرة تأثراً شديداً بالفكر الغربي المتبني لتحليل ظاهرة التحول الديمقراطي من كافة أبعادها ، ومن ثم وجدنا صعوبة في إيجاد تحليل نظري وعملي لهذه الظاهرة على المستوى العربي غير متأثر بالفكر الغربي [٢] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والاستثناء العربي من هذه الموجة **انظر:**

Mary Fran T. Malone (ed.), Achieving Democracy: Democratization in Theory and Practice (New York: The Continuum International Publishing Group, 2011),p.p 249,305; Alfred Stepan and Graeme B. Robertson,” Arab, Not Muslim, Exceptionalism,” Journal of Democracy, Volume 15, Number 4 (October 2004), pp. 140- 146.

(٢) محمد عبد العاطي " الانتقال الديمقراطي في العالم العربي : في ضوء التجارب العالمية " مركز الجزيرة للدراسات ، بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٣ متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312482442145450.html.

من ناحية أخرى ، روجت كثير من الأدبيات السياسية إلى أن الديمقراطية هي الملاذ الحقيقي للاستقرار السياسي ورخاء الشعوب والسلام العالمي[١] ، وأن غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان من أهم أسباب تزايد الإرهاب في العالم [٢]، وهذا ما دعا الولايات المتحدة إلى محاولة فرض رؤيتها للديمقراطية على العالم ، والدعوة إلى إصلاح ديمقراطي خاصة في النظم السياسية العربية [٣] وجعلت من تطبيق الديمقراطية أهم ركائز سياساتها الخارجية من خلال مجموعة من المبادرات في مواجهة الشرق الأوسط تهدف إلى فرض الديمقراطية بشتى صورها سياسية كانت أو اجتماعية ، أو اقتصادية [٤].

---

(١) علي بسيوني " تدعيم الديمقراطية الجديدة في دول الوطن العربي " المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ٢٠١٤ ، ص ص ١ : ٢٤ ، **وأيضاً**: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، الأمم المتحدة ، على الرابط:
http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html

(٢) اختلف الفقه حول تعريف الإرهاب ، البعض يرى أنه : " كل عنف مسلح يرتكب لأهداف سياسية أو فلسفية أو أيديلوجية أو دينية ، مخالفاً بذلك قواعد القانون الإنساني " ، وفي تعريف آخر هو : " كل عنف يرتكب ضد الأشخاص أو الأموال أو المؤسسات ويكون له طبيعة سياسية ، ويستهدف الحصول على استقلال إقليم من الأقاليم ، أو قلب نظام الحكم أو التعبير عن اعتراض على بعض مظاهر الدولة " ، للمزيد **انظر: د.**مدحت رمضان " جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ط ٢٠١٠ ص ص ٨٦-٨٧.

(٣) Americans on Promoting Democracy, The Chicago Council on Foreign Relations (CCFR),The Program on International Policy Attitudes (PIPA), September 29, 2005.

(٤) مبادرة كولن باول وزيرالخارجية الأمريكي في ١٢-١٢-٢٠٠٢ ، ومبادرة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط في ٢٠٠٣/١١/٦ ، ومشروع الشرق الأوسط الكبير فبراير ٢٠٠٤ ، للمزيد **انظر:**

وكيف أصبحت الديمقراطية وسيلة/ذريعة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، فلم يعد إحلال السلام يمر عبر احترام مبدأ المساواة ومبدأ عدم التدخل وحرية اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما كان في السابق ، وإنما أصبح يمر عبر الممارسات الديمقراطية ، وعلى إثر ذلك وصل الأمر إلى حد استخدام القوة لتغيير الأنظة الغير ديمقراطية نظراً لكونها تمثل تهديداً على السلام العالمي (الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣) [١].

واستكمالاً لمنهج فرض الديمقراطية ، مرت البلاد العربية بموجة من التحول الديمقراطي ٢٠١١ عُرفت باسم (الربيع العربي– Arab Spring) [٢]

زكري لامية " مبادرة الشرق الأوسط الكبير : الدوافع ، الخلفيات ، المخاطر " المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد ٤ يونيو ٢٠١٤ ص. ص ١٢٥ : ١٥٣ .

(١) د.الشيباني منصور أبو هموود " الديمقراطية في القانون الدولي بين المشروعية والقوة " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير ٢٠١٧، ص ٢٢ .

اجتاحت المنطقة العربية عدد من الانتفاضات والانفجارات الشعبية عرفت إعلامياً بـ «الربيع العربي» بدأت مع اشتعال الثورة في تونس ضد حكم " زين العابدين " في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ ، وبعدها مباشرة اشتعلت الأزمة السياسية في لبنان من جديد مع مطلع عام ٢٠١١ مع استقالة سعد الحريري رئيس حكومة الوحدة الوطنية ، يليها احتجاجات بالأردن في ١٤ يناير من ذات العام اعتراضاً على تردى الأحوال الاقتصادية والمعيشية ، وسرعان ما انتقلت العدوى الثورية إلى مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١ ، تأثراً بالثورة التونسية ، وتصاعدت الأحداث في اتجاه اسقاط نظام " الرئيس مبارك " ، ومنها إلى الاحتجاجات الشعبية باليمن في ٢٧ يناير ٢٠١١ ، ثم السودان التي لم تفق من أزمة انفصال الجنوب فثار شعبها محتجاً على الأوضاع في ٣٠ يناير ٢٠١١ ، ومنها إلى ليبيا وحركة ثورية ضد حكم " القذافي" في ١٥ فبراير ٢٠١١ ، تزامناً مع احتجاجات في البحرين تطالب بإنهاء النظام الملكي ، وأخرى في المغرب تُطالب بإصلاحات مختلفة ، وصولاً إلى سوريا في محاولة لإسقاط حكم " بشار الأسد " بحركة ثورية في ١٥ مارس ٢٠١١ ، وتعد هذه الحركات الثورية بمثابة هزة عنيفة

على غرار ما حدث بأوروبا الشرقية بعد سقوط الكتلة الشيوعية ١٩٨٩ والذي كان يطلق عليها (خريف الدول)- شهدت معه عدد من الدول العربية (تونس ، مصر ، ليبيا ، اليمن ، سوريا ، وبدرجة أقل البحرين والأردن) مجموعة من الاحتجاجات والتظاهرات انتهت لما نعاصره الآن من تغييرات في المشهد السياسي والاجتماعي و الاقتصادي والثقافي الحالي بالمنطقة ، وما آلت إليه الأوضاع إيجاباً وسلباً سواء بالنسبة للدول التي مرت بالأحداث أو الدول العربية المجاورة لها.

- **<u>سبب الدراسة:</u>**

يندرج أسباب اختيار موضوع الدراسة في محاولة رصد و تحليل المشهد السياسي المصري والعربي بعد تعرضه لظاهرة (الربيع العربي) ومدى الاستجابة للتحول نحو الديمقراطية ، وهل نحن بلاد ديمقراطية أم سلطوية كما ينعتها العالم الغربي؟ ، وذلك بعد أن أصبح الحديث عن الإصلاح الديمقراطي و السياسي يفرض نفسه نتيجة للضغوط التي يفرضها النظام العالمي (العولمة) ، و حتمية الانتقال نحو النموذج الديمقراطي الغربي كأداة للاندماج في النسق الدولي ومخاطر عدم

زعزعت كيانات الأنظمة السياسية في المنطقة العربية ككل ويصفها " **جيلز كيبل** " أستاذ العلوم السياسية الفرنسي بالربيع العربي لكونه يراها إنعكاسا لربيع ١٩٦٨ في أوروبا، **<u>انظر</u>**: الفصل الخامس عشر من " مذكرات هيلاري كلينتون – خيارات صعبة " ، ترجمة عرض وتحليل : مي سمير ، كنوز للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٥، **وأيضاً**:

Gilles Kepel, «Après le printemps arabe, l'hiver islamiste.. Est-ce une bonne description de la réalité?,» La Republicain Lorrain, 21/04/2013, Disponible à :http://www.republicain-lorrain.fr/actualite/2013/04/21/apres-le-printemps-arabe-l-hiver-islamiste-est-ce-une-bonne-description-de-la-realite.